

ومحمد يلزمه العشرة كلها وان قال له علي الف درهم
من ثم عبد اشترته منه فان ذكر عبد بعينه قيل للمتر
لأن شئت فسلم العبد وخذ الالف والأفلاشي لك وان
قال من ثم عبد لم بعينه لزومه الالف في قول أبي حنيفة ولو
قال له علي الف من ثم خمير او خنزير يلزمه الالف ولم يقبل
تفسيره ولو قال له علي الف من ثم متاع وهي زبوف وقال
المقر له جواد لزومه الجواد في قول أبي حنيفة وقال لا يصدق
اذا وصل ومن قرأ لعين محاتر فله الحلقة والفض وان قرأ
بسيوف فله النصل والجنف والحمايل وان قرأ بحملة فله العيد
والكسوة واذا قال حمل فلانة علي الف فان قال
او حي بها فلان او مات ابوه فورثه فالأقرار صحيح وان أقر
الأقرار لم يصح عند أي يوسف لو أقر بحمل جارية او
حمل شاة صح الأقرار ولزومه واذا أقر الرجل في مرض موته
بدون وعليه ذبون لا يصحته ودون لزومه في مرضه بأسا
معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب مقدم

هنا

فاذا نصبت ونصلي شيء كان فيما أقرته في حال المرض وان
لم يكن عليه ديون لا صحته جازا اقراره وكان المقر له
أولي من الورثة وقرار المريض لو ارثه بالحل لان يصدق
فيه بقية الورثة ومن قرأ لا جنبي في مرضه ثم قال هو
ابني ثبت نسبه منه وطل اقراره له ومن قرأ لا جنبي ثم
تزوجها لم يطل اقراره لها ومن طلق زوجته ثلثا في مرض
موته ثم أقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين من ميراثها
منه ومن أقر بفلان بولد مثله لمثله وليس له نسب معزوف
انه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه وان كان مريضا
وتشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين
والولد والزوجة والمولى ويقبل اقرار المرأة بالوالدين
والزوج والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او
تشهد بولادتها قابلة ومن أقر بنسب من غير الوالدين والولد
مثل الاخ والعمة لم يقبل اقراره في النسب فان كان له وارث
قريب امر بعيد فعوا الى الميراث من المقر له فان لم يكن له